# الفصل التاسع

# كفاية
# «نصف برتقالية»

يصعب أن نقيّم أداء أية حركة سياسية مختلفة فى السياق، والشخوص، والفعاليات فى ضوء نماذج للتحول الديمقراطى فى مجتمعات أخرى لها خصوصيتها. الحركة المصرية من أجل التغيير ـ المعروفة باسم «كفاية» ـ حسب مؤسسيها ـ وُلدت عفوية، طرأت فكرة إنشائها أثناء جلسة حوار عقب الإفطار فى أحد أيام شهر رمضان عام ٢٠٠٣م. قامت فقط من أجل الاحتجاج على ما أسمته «تمديد حكم الرئيس حسنى مبارك»، وما وصفته بـ«مساعى توريث الحكم لنجله جمال». بالتالى هى حركة احتجاجية نهضت فقط من أجل أن تقول «لا» لوضع قائم، أو متوقع، ولكن دون أن تقدم البديل السياسى للشارع مثلما يفترض أن يفعل الحزب السياسى أو تجمع لقوى المعارضة. هذا هو العامل الرئيسى فى تفرد الحركة، وسبب مأزقها فى الوقت نفسه. نزلت للشارع لتقول «لا»، فاكتفت بهذا القول، ولم تقدم للجماهير من تقول له «نعم».

هذا هو العامل المحورى الذى تتفرع منه بقية العوامل. وبالتالى يصعب أن نطبق نموذج مايكل ماكفول حول الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى على حركة «كفاية»، مثلما حدث فى أوكرانيا، وقبل ذلك فى صربيا وجورجيا (راجع الفصلين الثالث والرابع). ورغم ذلك، فإن هذا النموذج يظل استرشاديا فى تحليل أداء حركة «كفاية»، وتبين حدود حركتها، والتغيير التى استطاعت أن تحدثه على أرض الواقع، والصعوبات التى اعترضت حركتها، وكثير منها مستبطن فى بنية السياسة والثقافة المصرية، أكثر من كونه متغيرا عارضا فى التفاعلات بين القوى السياسية المكونة للنظام السياسى.

١ـ نموذج التغيير الذى يطرحه مايكل ماكفول يستند إلى عامل محورى هو قدرة قوى المعارضة ـ مجتمعة ـ على الإفادة مما تتيحه قواعد اللعبة السياسية من فرص وتعظيم العائد منها. بالتالى لا يطالب المعارضون الديمقراطيون فى البداية بأكثر من قواعد اللعبة، ولا يسعون إلى تغييرها. الفرصة السياسية ـ أى الانتخابات ـ بالنسبة لهذا

النموذج عنصر أساسى ومحورى. وفق هذا التصور تحركت قوى المعارضة فى صربيا وچورچيا وأوكرانيا، واستطاعت أن تحشد الجماهير بمئات الآلاف خلفها. هذا الأمر مختلف عما شهدته مصر. لم تنشأ حركة «كفاية» من أجل استغلال فرصة سياسية بعينها كالانتخابات، ولكن للإفادة من حالة سياسية عامة تطالب بالتغيير الديمقراطى. انخرطت فى الحالة السياسية من خلال المظاهرات، والاحتجاجات، والبيانات، والأحاديث الإعلامية...إلخ، ولكن عندما جاءت الفرصة السياسية ـ أى انتخابات الرئاسة ـ قاطعتها حركة «كفاية»، ودعت الجماهير لمقاطعتها. هنا حدث التناقض بين إعلان الحركة عن رغبتها فى تفعيل المشاركة وتعبئة الجماهير فى اتجاه التغيير، وبين الدعوة إلى العودة للمربع رقم واحد الذى اعتادت عليه أحزاب المعارضة منذ عدة عقود، وهو المقاطعة. الأسباب التى قدمتها حركة «كفاية» لمقاطعة الانتخابات لها وجاهتها، من حيث التشكيك فى نتائج الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور فى مايو ٢٠٠٥م، وكذلك انتفاء فرص التنافس الحقيقى بين مرشح الحزب الحاكم، وهو الرئيس مبارك الذى أمضى فى الحكم ما يقرب من أربعة وعشرين عاما وقتئذ، وبين مرشحى أحزاب المعارضة محدودى الحضور والفعالية.

كانت انتخابات تعددية لكنها لم تكن تنافسية. نتائجها معروفة سلفا. وكان التساؤل الرئيسى الذى هيمن على الساحة السياسية هو ما النسبة التى سيحصل عليها الرئيس مبارك؟ ولم يكن التساؤل من سينجح فى الانتخابات أصلا؟ ومع قرار مقاطعة انتخابات الرئاسة فقدت المعارضة أهم سلاح فى يدها، حيث كان فى إمكانها الاتفاق على مرشح يمثلها جميعا، وحشد الشارع حوله، وهو الأمر الذى لم يحدث.

٢ـ الإستراتيچية الرئيسية التى اعتمدت عليها «كفاية»، ومثلت علامة فارقة فى الأساليب المتبعة من جانب المعارضة السياسية فى العقود الثلاثة الأخيرة هى «نزول الشارع». نجحت «كفاية» فى انتزاع حق التظاهر، وحظيت فعاليتها بمتابعة إعلامية مكثفة، محليّا وإقليميّا ودوليّا. ولكن السؤال الرئيسى فى هذا الصدد هو هل آلية «التظاهر الجماهيرى» مناسبة فى هذه اللحظة من التطور السياسى للمجتمع المصرى؟ هناك عدة اعتبارات تحكم النزول إلى الشارع. الحركات السياسية التى تلجأ

إلى هذه الآلية ترمى إلى تحقيق أحد هدفين: إما الحصول على مكاسب محددة من النظام الحاكم، وعادة ما تلجأ فى هذه الحالة إلى تظاهرات محدودة العدد، أو السعى إلى إحداث تغيير شامل للنظام، وهنا تكون الكثافة الجماهيرية هى المعيار الرئيسى فى إحداث التغيير المنشود، وفى تحييد بطش الآلة الأمنية.

هذه هى خبرة صربيا وچورچيا وأوكرانيا على النحو السالف ذكره. قررت «كفاية» النزول إلى الشارع دون أن يكون الجمهور مهيّأ إلى هذه الخطوة. فالجماهير انقطعت صلتها بالسياسة منذ عقود، ولم يعد هناك حدث سياسى يثير انفعال الآلاف على النحو الذى جرى فى مجتمعات أخرى، وفى خبرة المجتمع المصرى ذاته إبان انتفاضة الخبز فى يناير عام ١٩٧٧م، وتكررت فى الأردن قبل استرداد التعددية الحزبية فى أواخر الثمانينيات. ترتب على نزول «كفاية» إلى الشارع حدوث تظاهرات محدودة العدد ـ بلغت ذروتها سبعة آلاف شخص وفق تقديرات الحركة فى المظاهرة الحاشدة التى أعقبت الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية. لم تتمكن هذه المظاهرات من تحقيق هدف محدد؛ لأن هذا الهدف لم يكن محددا أصلا. كل ما استطاعت أن تفعله هو الخروج بعدد من القضايا السياسية من أسر المقرات الحزبية، والتعبير عن مشاعر رافضة تجاه ملفات سياسية بعينها مثل: «رفض استمرار حكم الرئيس مبارك» أو «التوريث»، لكنها لم تستطع أن تخلق تيارا رئيسيا فى الشارع يساند «الأجندة» التى تتبناها. هذه المشكلة لا تعبر عن ضعف «كفاية» بقدر ما تعبر عن حالة الشارع المصرى الذى لم يعد يكترث بالسياسة، ولا يتظاهر إلا بأوامر تنظيمية مباشرة مثل حالة الإخوان المسلمين، أو تعبيرا عن انفعال ناتج عن الإساءة للعقيدة مثل حالة المتظاهرين الأقباط فى صحن الكاتدرائية ضد نشر موضوعات مسيئة للمقدسات المسيحية فى إطار تقصى سيرة راهب مشلوح، أو بحثا عن سيدة أشيع تحولها للإسلام، أو المتظاهرين المسلمين أمام كنيسة محرم بك فى الإسكندرية دفاعا عن الإسلام ضد مسرحية مسيئة عرضت قبل ذلك بعامين أو فى الجامع الأزهر للتنديد بالممارسات الإسرائيلية القمعية فى الأراضى الفلسطينية ولبنان.

٣ـ واجهت «كفاية» منذ البداية التناقض الرئيسى فى الحياة السياسية المصرية

وهو «كيفية التعامل مع الإخوان المسلمين»، فهى حركة مدنية من حيث الروافد الأساسية لتكوينها. ويبدو أن الإخوان راهنوا على «كفاية» فى تحريك الشارع لصالحهم، ثم التحرك المنفرد بعيدا عنها. فى بعض المظاهرات رفض الإخوان المسلمون المشاركة إلى جوار الحركة، وفى مرات أخرى انسحب الإخوان من قلب المظاهرة. تشير مصادر الإخوان المسلمين إلى أن رفض بعض الهتافات والشعارات التى ترفعها الحركة والتى تنطوى على بعض «التجاوزات اللفظية» كانت وراء الانسحاب من كفاية. وتشير مصادر «كفاية» إلى أن إصرار الإخوان المسلمين على التحرك بذاتية مستقلة تحت لافتة «الإسلام هو الحل» وراء الجفوة بين الجانبين. الواضح أن هناك سببا ثالثا أكثر تعقيدا مما أبداه الطرفان من خطابات اعتذارية، فمن الواضح أن الإخوان المسلمين يشعرون باستقواء فى مواجهة المجتمع السياسى برمته، وما كانوا ليقبلوا أن يكونوا واحدا ضمن قوى متعددة تبدو على مستوى الشارع أقل شعبية منهم. كان القرار داخل الإخوان هو تحريك «كفاية» فى البداية، توجيه دعم محدود لها، ثم اختبار مدى تعامل النظام معها، وبعد ذلك يجرى العدول عنها، والتحرك المنفرد.

٤ـ تكونت حركة «كفاية» فى الأساس من أعضاء حاليين وسابقين فى الأحزاب السياسية، وبالتالى فإن نشأتها حوت رسائل احتجاجية ضد أحزاب المعارضة، مثلما شملت صيحات احتجاجية ضد النظام القائم ذاته. النزول إلى الشارع كان عاملا للتمييز بين حركة «كفاية» التى انتزعت حق التظاهر، وبين أحزاب المعارضة رهينة مقراتها. أحدثت الحركة تحولا شاملا فى أساليب إدارة العمل السياسى بالخروج من الغرف المغلقة إلى الشارع مباشرة، لكنها وقعت فى مثالب العمل الحزبى المتعارف عليها، من كثرة الخلافات الداخلية، والشخصنة، وضعف الشفافية، والرغبة فى الانفراد بالمشهد السياسى. يضاف إلى ذلك عدم قدرة الحركة على تطوير نسق فكرى يعبر عن توجهات أعضائها. والسبب وراء ذلك بديهى. فقد أخذت حركة «كفاية» طابعا تجميعيا فى عضويتها، مما جعل من الصعب عليها الاتفاق على رؤية سياسية متسقة. جمهورها من الناصريين والإسلاميين واليساريين، وبداهة لا يمكن التوصل إلى

برنامج عمل مشترك يجمع كل هؤلاء الفرقاء. وزين لكل فصيل سياسى أن فى الإمكان الانقضاض عليها، واختطافها لحسابه الخاص.

٥ـ تثور تساؤلات هامسة فى أوساط قوى المعارضة حول احتمال وجود علاقة ما تربط «كفاية» بجهات سيادية تشاركها موقفها المعارض للتوريث. وجاء مقال للصحفى عبد الحليم قنديل ـ أحد قيادات «كفاية» ـ فى صحيفة العربى الذى أظهر فيه احتفاء مفاجئا بإحدى الشخصيات النافذة فى الدولة المصرية ليضفى مزيدا من الغموض والتساؤلات حول هذه العلاقة داخل كفاية وخارجها. واقع الحال أن مسألة ارتباط «كفاية» ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ بجناح من أجنحة الدولة لا يوجد فى المعلومات المتوفرة ما يدعمه، وبخاصة فى ضوء أمرين أساسيين: أولا: أن هناك ندرة فى المعلومات بشأن مواقف مختلف أجهزة الدولة فيما يتعلق بملف «التوريث» ذاته، ويصعب تصور أن جهات سيادية فى الدولة يمكن أن تطور موقفا مستقلا فى هذا الخصوص على الأقل فى هذه المرحلة. ولا تتعدى الروايات المتداولة بهذا الشأن الأحاديث الشفهية التى تخلو من المعلومات الموثقة.

ثانيا: تعرض أنصار الحركة لبعض مظاهر القمع الأمنى على مستوى الشارع فى التظاهرات التى قامت بها، ولاسيما تلك الحادثة الشهيرة التى وقعت يوم الاستفتاء على تعديل الدستور فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥م. وهو الأمر الذى يجعل وجود علاقة بين «كفاية» وجهات سيادية فى الدولة محل شك. ولكن هذا لا ينفى احتمال وجود اتصالات مباشرة أو غير مباشرة مع بعض القيادات فى مواقع مختلفة فى جهاز الدولة، وهو أمر ليس مستغربا، فقد اعتادت عليه الأحزاب والقوى المعارضة بما فى ذلك الإخوان المسلمون. تسهم هذه الاتصالات فى تحديد مساحات الحركة المتاحة للقوى السياسية، وعادة ما توفر بعض هوامش النشاط لشخصيات بارزة فى المعارضة. وتحرص الدولة المصرية ـ حتى فى أقصى اللحظات صداما مع قوى المعارضة ـ على وجود هذا اللون من الاتصالات الأمنية والسياسية؛ نظرا لأنها تمثل ضمانا فعليا على بقاء المعارضة فى الحدود المرسومة نظاميا، ويكون سندها فى الحركة السياسية شروط النظام القائم، وليست المرجعية القانونية السائدة، حتى وإن كان القانون أكثر تقدما من الممارسة السياسية ذاتها.

وعادة ما يرافق غياب هذا النوع من الاتصالات استخدام مفرط للآلة الأمنية أسوة بما حدث فى بعض الفترات مع الحركة الإسلامية، انطلاقا من فكرة محورية بأن الحركة السياسية خارج الحدود التى يرسمها النظام تمثل خطرا يتعين التصدى له.

٦ـ واجهت «كفاية» حملات تشهير فيما يخص «علاقاتها الخارجية»، وترددت الاتهامات التقليدية المعتادة فى الحياة السياسية من قبيل «العمالة» و«الخيانة».... إلخ.

ورغم كثرة ما تردد عن ارتباط قيادات «كفاية» بدوائر خارجية، وتلقيهم تمويلا خارجيا، إلا أن أيّا من الذين وجهوا هذه الاتهامات لم يقدم دليلا واحدا عليها، باستثناء بعض الأقوال المرسلة حول البيانات الصادرة سواء من البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية التى تنتقد أسلوب مواجهة قوات الأمن للمتظاهرين سلميًا، أو ما يكتب عن الحركة فى صحف أجنبية، أو حضور بعض أعضاء كفاية مؤتمرات فى الخارج. جميع هذه المؤشرات فى الواقع لا ترقى إلى مستوى الدليل الذى يمكن الاستناد إليه فى الجزم بوجود علاقة بين «كفاية» وقوى خارجية. هذا لا يعنى نفيا قاطعا لوجود هذه العلاقة، ولكن يعنى أنه لا يوجد فيما يتوفر من معلومات دليل يمكن تأسيس رأى عليه بهذا الشأن. من الواضح أن «كفاية» لفتت بنشاطها المفاجئ على مستوى الشارع انتباه العديد من الدوائر الغربية المهتمة بملف التغيير الديمقراطى فى مصر، وكان من الطبيعى أن تسعى للتعرف على أبعاد هذه الحركة، منطلقاتها، شخوصها، قدرتها على إحداث التغيير، إلى أى مدى يمكن التواصل معها... إلخ. ولكن بعد فترة، ومع تفضيل الولايات المتحدة لإستراتيجية اليد الناعمة فى إحداث تغيير ديمقراطى فى مصر، حدث تحول فى مستوى الاهتمام بما تقوم به «كفاية». هناك عدد من العوامل التى حكمت ذلك: عدم بلورة «كفاية» مؤسسيا على نحو يجعل لها أجندة واضحة، وكوادر سياسية قادرة على المنافسة السياسية، وقدرة على التواصل مع الجماهير على نطاق واسع. كل ذلك جعل من إمكانية دعم هيئات غربية لنشاط «كفاية» أمرا صعبا؛ نظرا لأن الدعم الذى عادة ما يقدم فى مثل هذا السياق هو ذات طبيعة «فنية ــ بنائية»، يتصل بتطوير القدرات على بناء تحالفات سياسية، إعداد الكوادر لخوض الانتخابات، دعم القدرات الذاتية والتنظيمية للمعارضة. هذه المحاور جميعا لم تكن على أجندة «كفاية». من هنا

ففى الوقت الذى كان شعار «كفاية» الرئيسى هو «لا للتمديد ـ لا للتوريث» ـ أى رفض استمرار حكم الرئيس حسنى مبارك، وكذلك تولى نجله جمال مبارك مقاليد الحكم من بعده، كان الهدف الرئيسى للهيئات الأمريكية المعنية بالتحول الديمقراطى ـ بصفة عامة ـ هو تعزيز شروط التحول الديمقراطى فى اتجاه عقد انتخابات حرة نزيهة بصرف النظر عن مخرج هذه الانتخابات. من هنا كان من الصعب على شعارات «كفاية» الفوقية أن تلقى دعما من هيئات أمريكية تهتم ـ فى المقام الأول ـ بدعم التحول الديمقراطى على صعيد الإجراءات فحسب. أما مسألة الدفاع عن نشاط ونشطاء «كفاية» فى البيانات الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية فهو أمر ينصب فى الأساس على أحد الأبعاد الأساسية للرؤية الأمريكية الراهنة للتحول الديمقراطى وهو حق «التظاهر السلمى»، أكثر ما ينطوى على دفاع أمريكى عن «كفاية» على وجه الخصوص. ومن الملاحظ أن مصادر الحركة ذاتها تؤكد رفض العروض التى تلقتها بالتمويل الخارجى للنشاط الذى تقوم به، ويؤكدون على أنهم تلقوا عروضا محددة من أطراف خارجية بالدعم والمساندة إلا أنهم رفضوا ذلك. هذا الأمر كذلك يصعب إثباته، ولا يوجد ما يدعمه. وبصفة عامة فإن هناك اتجاهًا داخل «كفاية» ذاتها يدعو إلى الانفتاح على الخارج، والإفادة من الدعم الذى تقدمه المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية لمساندة الحركات المطالبة بالتغيير الديمقراطى، واتجاه آخر يرفض ذلك كلية. بصرف النظر عن هذين الاتجاهين، الأمر الواضح أن «كفاية» لها خطاب علنى ـ منذ بيانها التأسيسى ـ ينتقد الولايات المتحدة وإسرائيل، ويحمل مزجا ما بين الصبغتين الإسلامية والقومية فى الربط ما بين الداخل والخارج، وهو أمر لا يسهم فى تسويق الحركة خارجيا، فضلا عن أن إدارة الرئيس بوش لم تكن ترغب فى إحداث تغيير درامى للنظام فى مصر، واكتفت بإستراتيجيات اليد الناعمة لحث الحكم على المضى على طريق الديمقراطية.

٧ـ استطاعت «الحركة المصرية من أجل التغيير» أن تحمل اسمًا جذابًا، هو كفاية، أربك بعض أركان النظام ذاته. وطورت من قدرتها على التواصل مع رجال الإعلام سواء القنوات الفضائية العربية والأجنبية، والصحافة المستقلة، والإنترنت. من خلال

هذه النوافذ الإعلامية استطاعت أن تصل إلى قطاعات أوسع من الجمهور، ولكنها ظلت محدودة فى شعبيتها، لاعتبارات لا تخصها فى الأساس ولكنها تتعلق بحالة الموات السياسى الذى ألم بالمجتمع على مدار أكثر من نصف قرن، وجعل المشاركة فى الشأن العام «نادرة» حتى فى صفوف أبناء الطبقة الوسطى من المهنيين. وبالتالى كان للحركة حضور إعلامى كثيف، وتعبئة جماهيرية محدودة نسبيا، لم تمتلك طرحا سياسيا خاصا بها، ولم تقدم بديلا سياسيا، ولم تستطع أن تجمع كل قوى المعارضة تحت عباءة تنسيقية واحدة. وما حدث من محاولات تنسيق فى انتخابات مجلس الشعب كانت محدودة فى فعاليتها، ولم يصاحبها بلورة جبهة معارضة شاملة. بالطبع لا يمكن تحميل حركة «كفاية» مسئولية هذا التفسخ فى صفوف المعارضة، ولكن فقط نشير إلى أن هناك صعوبات أضعفت من قدرتها على التأثير.

٨ ــ افتقرت «كفاية» إلى القدرة على بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتحالف سياسى من أجل التغيير الديمقراطى. لم يكن فى صفوف الحركة رجال أعمال مؤثرون باستثناء نفر قليل ينتمون إلى جيل السبعينيات الذى شعر أن أحلامه فى المشاركة فى السلطة أجهضت، فى حين أنه إلى جوار الحكم نخبة من الأوليجاركية الرأسمالية تحيطه بعلاقات شديدة التداخل بين السلطة والثروة، ولم تستطع الحركة أن تجد مؤيدين لها فى صفوف الأقباط ـ رغم أن منسقها العام شخصية قبطية معروفة ــ وذلك نتيجة قوة الدفع الكنسى فى اتجاه مساندة حكم الرئيس مبارك. ولم يكن الإسلام السياسى فى صف «كفاية»، فقد تركها الإخوان المسلمون ــ عدا حضور رمزى غير ملموس ـ رغبة فى احتكار المعارضة، والشعور بالقوة النسبية فى تقرير مصير الشارع دون مشاركة من أحد.

من هنا فإن التقييم الموضوعى للحركة يشير إلى أنه ـ بالرغم من أهمية «كفاية» ــ فإن تأثيرها لم يتعد دور المنبه للتغيير السياسى، والاحتجاج القاعدى على تأخر التحول الديمقراطى، لكنها لم تكن حركة معارضة شاملة، ولم تمتلك بديلا سياسيا، ولم تغتنم الفرصة السياسية المتاحة ــ أى الانتخابات ــ ولم تخلُ من أمراض السياسة المصرية الشائعة، وأظهرت محدودية فى تعبئة الجماهير. وبمرور الوقت خفت وهج

حضورها الإعلامى، وانكفأ بعض أعضائها على مشكلات الحركة الإدارية التى تثار فى كثير من الأحيان على خلفية الغيرة الشخصية والمصالح الضيقة، والتف النظام حولها تارة بتشجيع مستتر لحركات تغيير أخرى حملت المعارضة من جديد من الشارع إلى الغرف المكيفة، وتارة أخرى باستخدام بعض أساليب العنف ضد أعضائها. ويذهب البعض إلى أن حركة «كفاية» فقدت استدامتها السياسية، أسوة بفعاليات عديدة فى مصر تستيقظ، وتصل إلى قمة جبل الانفعال السياسى، ثم ما تلبث أن تصل إلى نقطة «السكون» من جديد.

وقد حملت الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٦م أنباءً غير سارة بالنسبة لأنصار «كفاية»، فقد تمزقت أوصال الحركة؛ بسبب تصاعد الخلافات بين أعضائها، وغلبة «الشخصى» على «الموضوعى» فى تقرير مصير واحدة من الحركات السياسية الفريدة فى الواقع المصرى. الواضح أن الطابع التجميعى للحركة، والرغبة المفرطة فى الظهور الشخصى، وغياب الأساس البنيوى لها على الصعيدين الفكرى والحركى كان وراء تداعى «كفاية». ومما يثير الاستغراب أن هذه الإشكاليات كانت محل تساؤل ونقاش منذ اللحظة الأولى لظهور «كفاية»، ورغم ذلك لم يُبذل جهد حقيقى للتعامل معها، وغلبت «النزعة الطليعية» على قيادتها، وتصوروا أن البريق الإعلامى يحقق الاستدامة السياسية، وهو أمر لم يحدث، بل على العكس كانت كاميرات الفضائيات سببًا فى تحريك أحلام الزعامة، والمكبوت الشخصى، واللا يقين الإنسانى والسياسى.